

في الواجهة

برّي يُخرج التّأليف من مأزقه التّصلّب؟

أصدر الرئيس نبيه بريّ موقفاً أرسله كخفاً من الاشارات الايجابية، في توقيت كان بدوره يرسل اشارات مهائلة.
تلقي جملة الاشارات هذه في اليوم 102 على تكليف الرئيس سعد الحريري بلا تأليف حكومة، واليوم 175 على استقالة حكومة الرئيس حسان دياب في 10 آب

نقولاً ناصيف

مدّ قال رئيس مجلس النواب نبيه بريّ في 28 تشرين الاول، في اليوم الخامس لتكليف الرئيس سعد الحريري، إنه يتوقّع إصهار الحكومة الجديدة النور «خلال اربعة او خمسة ايام اذا استمرت الاجواء الايجابية»، لم يُضف موقفاً جديداً مبدّأه، سوى ما كان يُنقل عنه من زواره عن ضرورة استعجال تأليفها مرة، وتجاوز العراقيين مرة أخرى، والتحدّير من اسوأ مما تمرّ فيه البلاد مرة ثالثة.

اتى بيان بريّ البارحة غداة اتصال الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون برئيس الجمهورية ميشال عون، تناول مسار تأليف الحكومة بعد ساعات من السجّال الحامي بين

بعد مكالمة ماكرون، رئيس الجمهورية والرئيس المكلف على طريق التسهيل

قصر بعبدا ووادي ابو جميل، وتقاضف المسؤوليات بإزاء تعطيل التأليف.

ومع ان مكالمةماكرون لم تفصح تماماً عما دار بينه وبين الرئيس اللبناني، بيد ان مطلعين موثقاً بهم تحدّثوا عن احتمال فتح كوة في المأزق، قد تترجم في وقت قريب بلحظة يكون عون والحريري جاهزين لها. منذ آخر اجتماع بينهما في 23 كانون الاول، ومرورهما في قطعة كاملة تعذر معها على اي فريق اختراقها من جراء الشروط المتصلبة التي تبادلاها، بدا الدفع الجديد للمبادرة الفرنسية كفيل تطور ما. تردد على اثر المكالمة ان رئيس الجمهورية

سيبدي مرونة، مقدار ما تردد في

المقلب الآخر ان الرئيس المكلف بات اكثر استعداداً لتخفيف شروطه والذهاب الى تفاهم لا مفر منه مع عون، اذا كان فعلاً يريد دخول السرايا لان يبقى رئيساً مكلفاً. على العودة الى الاجتماعات لتتطب، كما في كل مفاوضة صعبة بين عدوين تشبه ما بين الرئيس، قلناً

مشاورات تأليف حكومة، اقتصر الاشتياك هذه المرة على الرئيس، لم يتدخل وسيط بينهما، ولا نُحِث الكتل النيابية دوراً كي تشارك فعلياً في التّأليف على عرار ما كان يحدث منذ اتفاق الدوحة عام 2008. غداة مشاورات التّأليف التي اجراها الحريري مع الكتل في 24 تشرين الاول، بدأ لقاءه مع رئيس الجمهورية، وحصراً فيما التفاوض. عنى ذلك انهما تفتّلا، بلا مكالبة، دوري كليهما تبعاً للصلاحيات الدستورية المنوطة بهما، وبحث عملية الدمج لا تُستخدم إذا كان الجرم من باع السيارة بموجب الوكالة، مؤكداً أنه بريء من كل ما أُسبب إليه.

وكان عناصر استخبارات الجيش قد نغّدوا عراضة عسكرية في بلدته



برّي او «حزبه الله»، او اللثاّت مصا- ظهور الكتل الأخرى، مانح اللثاّت الممكط وممطله (هيلم الموسوي)

متساوية ومتوازنة، وإن هي تبدأ بالرئيس المكلف بيد أنها تنتهي كحماً برئيس الجمهورية. وحده تفاههما يجعلهما يؤلفانها.

خروج الكتل من مشاورات التّأليف اتاح الاعتقاد بأن من السهولة بمكان على عون والحريري الاتفاق على حكومة حددت المبادرة الفرنسية معالمها: حكومة اختصاصيين، غير رئيسة، مهمتها الإصلاح البنوي في الاقتصاد، النقد، غير موسعة، انذاك كان من الطبيعي ان يقفل كل من الا توقيع تشكيلته ال18 التي اقترحها لمعجب التّأليف: رئيس الجمهورية القواات اللبنانية عن المشاركة وإن غير المباشرة في الحكومة (وكالهما

لم يسبقا الرئيس المكلف)، فيما امس عن مكالمة سلفاً مع بري اعطت صميصاً في احتمال معاودة التواصل الا انه انطوى على الية وهو ما افصح عنه رئيس المجلس في بيان امس. ما يعرفه الحريري ان لا حكومة تصير النور ما لم يُرض حلفاء التّكليف الثلاثة هؤلاء، وهو ليس ممّن يحضونه ثقة عمياء بتسمية لبيسوا في اصلها او شركاء

وهو الشعار الذي يحمله الحريري عنواناً لتكليفه، من غير ان يصطدم بمعارضة عون الذي يؤيد بدوره المبادرة هذه.

2- تاكيد رئيس المجلس موافقته على توزيع «من ليس ضدنا» و«من ليس معنا» على أن يتمتعوا بالكفاية، وهو مغزى اختصاصيين لا يهبطون من السماء، بل يؤتى بوزراء لبيسوا جزءاً من بنى الاحزاب وليسوا اعداءً لها. على اهمية معيار كهذا، ليس من السهولة بمكان العثور على هذا الطراز من «طوباويين» لا يغالون في المالقة والانتماء، ولا يفرطون في الخصومة. لا يكونون حتماً من الذين يخبثون وراءهم رئيس حكومة لا شان له بالاخصاص، مقدار مهارته في افتقاره اليه.

3 - ما اورده بريّ في بيانه عن ان كتلته النيابية، التنمية والتحريز، التزمّت الاختصاص وتالياً معادلة «من ليس ضدنا» و«من ليس معنا» في تسمية مرشحها، ثم قوله ان هذا المعيار يسرى على الجميع من دون استثناء، يتناقض ما ينكره الحريري على عون، وهو ان يسقي الرئيس الوزراء المسيحيين ما دام الحريري يسقي الوزراء السنة، والختاني الشيعي يسقي وزراء طائفته، وجنّابلاط يسقي الوزير الدرزيّ على نحو الدور المباشر للمرجعيات السنة والشيعية الدرزية. لرئيس الجمهورية في ظلّ إبعاد الكتل المسيحية او ابعادها موازاةً لعبة التوزيع هذا، وهو ما يسميه التوازن في تأليف الحكومة المعنى به دستورياً.

4 - يطالب بريّ بتحضير الثلث 1+ في الحكومة الجديدة لتناقضه مع مغزى حكومة اختصاصيين، فيما يسود الغموض هذا الشق من المشكّلة. يقول عون انه لم يطلب مرة هذا النصاب الموصوف ولا فاتح الرئيس المكلف به. منذ اليوم الاول طلب ستة وزراء مسيحيين بسميهم في حكومة ال18 لا يصنعون النصاب الموصوف في اي حال. لا يسع فريق واحد - يضيف رئيس الجمهورية التحكم في مصير الحكومة في ظل موازين القوى القائمة حالياً والتي تحول دون تمكينه بمفرده من التلاعب بها، في عزل عن حلفاء

معنّين او مخفّين هم الظهير الفعلي. في المقابل يصن الحريري الموضوع على ان التائب جبران باسيل، منطلجا وراء عنه الرئيس، هو الذي يعض على الثلث 1+، سواء بسواء في وزراء في حكومة ال18، ام بيمانية في حكومة ال20 عبر المقعد الكاثوليكي الحديث. يعتم الحريري اتهامه على عون وباسيل كي يبرر حصوله على حصة مسيحية مجانبية في الحكومة من جهة، وتقليص حصة عون وفقهية الى الحد الأدنى، الاضعف، ورفقيه الى الحد الأدنى، الاضعف،

الا توقيع تشكيلته ال18 التي اقترحها لئلا يُتهم بالعرفلة. جاء الرد المقابل ان لا حكومة لا يوافق الرئيس على اسماء وزرائها فرداً فرداً، وليس التفاوض شأن سواء، وابتعاد حزب المسيحيون فحسب، ما دام صاحب التوقيع الاخير الذي يجعله شريكاً كاملاً.

مع ان ترافنّ بيان رئيس البرلمان امس مع مكالمة ماكرون بعون اعطت صميصاً في احتمال معاودة التواصل الا انه انطوى على الية حل لمشكلة التّأليف، تبثى ضمناً قواسم مشتركة اختلف عليها عون والحريري قبلاً، وفي الوقت نفسه رسمت ملامح نسوية محتملة:

1 - تجديد دعم المبادرة الفرنسية بتأليف حكومة اختصاصيين،

يُريد مصرف لبنان ان

يكون الجهة الوحيدة في

البلد التي تستقبل الدولارات

التي تُرسلها المنظمات

الدولية الى برنامج دعم

النازحين السوريين، كما أنّ

يحتفظ بدولارات واردات

الخدمات الفندقية للبنات

الدبلوماسية لديه، ويحوّل

الى الخزينة ما يوزاي المبلغ

بحسب سعر صرف 1515 .

القمطرش الابرز على قرار

الحاكم الجديد (لم يُطبّق

بعد) هو المصارف، التي

تستقبل دولارات النازحين،

وتعتبرها المصدر الاول،

وشبه الوحيد للعملة

الصعبة

لها القربي

جهة «القطاع المصرفي»، المؤلفة بشكل رئيسي من مصرف لبنان والمصارف التجارية، لم تعد موحدة كما كانت قبل «فلتان» الوضعين المالي والنقديّ. صحیح أنّ مواجهة «الخّصم»، المُتمخّل في السخّان والدولة، يُجبر اعضاءها على التقارب في معظم الاحيان، وتوحيد الجهود حفاظاً على مُكتسباتها، وآخرها عملها لإسقاط خطة «الإصلاح المالي» التي اقّرتها حكومة حسان دياب، إلا أنّ ذلك لا يُلغي الصراع على «التركة» الدائر بين مصرف لبنان من جهة، وبقية المصارف من جهة أخرى. العنوان الابرز له «التجاذب» الحالي هو الدولار الأميركي. فبين الفريقين يوجد سباق حول من «يحقّ» له الاستحواذ على الدولارات التي تُرسلها منظمات المجتمع الدولي والمُخصّصة لمساعدة النازحين السوريين، وتحديدأ «اليونيسيف»، و«مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». الموضوع لن يقتصر على النازحين، بل كل من يُشارك في البرامج المُخصّصة لهم، كالاساتذة الذين يُدرّسونهم، على ان يُستثنى من القرار العاملون الرسميون في المنظمات الدولية، الذين يوقعون عقود عمل تُدفع رواتبها بالدولار. ولكن مُخططات سلامة في واد، وقرارات المصارف في واد آخر. تقول مصادر «المجلس المركزي» إنّ المصارف لم توافق على اقتراح الحاكم، وهي لا تُريد ان تتخلّى عن هذا «المورد بالدولار» لأي كان، لأنه مدخولها الوحيد حالياً بالعمله الصعبة. لذلك، «لا تُزال المفاوضات جارية بين الفريقين».

تمكّ المنظمات الدولية حسابات لدى عدد من المصارف التجارية اللبنانية، وتحوّل إليها الأموال / المساعدات التي يجب توزيعها على النازحين المستفيدين من البرنامج. بعد شح الدولارات في المصارف، وانهار سعر الصرف، ووجود واجبات عديدة على المصارف الائتزام بها، وابرزها إعادة تكوين حساب بالدولار في الخارج لدى المصارف المراسلة، بدأت البنوك في لبنان عملية «السليطة» على الدولارات. فقرر بعضها الاحتفاظ

3 الثلاثاء 2 شباط 2021 العدد 4261 ■ الإخبار لبنان

تقرير

«كباش» مصرف لبنان والمصارف: من يستحوذ على دولارات النازحين؟

رياض سلامة: دعم السلم الرئيسية مُستمر سنة أشهر

الدولارات التي يؤمّنها المصرف المركزي لاستيراد القمح والوقود والأدوية، ستستمر ما بين خمسة وستة أشهر. هذا ما أبلغه الحاكم رياض سلامة لجلة «EuroMoney» البريطانية، المُتخصّصة في الشؤون المالية والأسواق المالية العالمية. قال سلامة في مقابله إنه لن يكون قادراً على الاستمرار لفترة أطول من ذلك، وأمله الوحيد هو في حصول خرق سياسي، يؤدّي الى دعم لبنان مالياً، وإلى الاتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي.»

تصریح سلامة جاء في سياق تحقيق طويل أجرته الجلة عن القطاع المصرفي اللبناني والنظام المالي والسياسات التي اتخذها مصرف لبنان. ذُكر في التحقيق أنّه «كان يتم إخبار وسائل الإعلام الزائرة أنّ مصرف لبنان هو المؤسسة الوحيدة التي تعمل جيداً في لبنان، من الواضح الآن أنّ هذه كانت نصف الحقيقة». أسطورة سلامة والقطاع المصرفي باتت تتلاشى في «الغرب» الذي غالباً ما يستعين به مديرو المصارف اللبنانية ومصرف لبنان لتسويق سياساتهم.

يشرح التحقيق أنّه منذ تشرين الاول 2019، «جمّدت المصارف اللبنانية، بموافقة المصرف المركزي، أكثر من 100 مليار دولار من الودائع بالعملات الأجنبية لودعين من لبنان والخارج. وقد تبوّأ أنّ ما كانت تُورّج له المصارف ليس حقيقياً». اعتبر التحقيق أنّ «ما كان يُعرف سابقاً - بسبب السرية المصرفية - بسويسرا الشرق، بات اليوم فنزويلا الشرق. لكن الفارق بين لبنان وفنزويلا أنّ التضخم هناك بسبب سوء إدارة إيرادات النفط (لم يذكر المقال تأثير العقوبات الأميركية على الاقتصاد الفنزويلي، والمحاولات العديدة للانقلاب على السلطة)، بينما في لبنان السبب هو الاستغلال لقطاع مالي مُضخّم وغير متوازن. ورقياً، تبلغ المصارف نحو خمسة أضعاف حجم الاقتصاد». لذلك، تعتبر الجلة أنّ «تغيير إدارات هذه المصارف، يُعدّ خطوة أساسية وضرورية نحو استعادة الثقة في القطاع، وإثبات أنّ الأخطاء التي ارتكبوها لن تتكرر». ناصحاً بأن يصغر حجم القطاع المصرفي على غرار ما حصل في قبرص وايسلندا.

—————

حتى وجودها مصرف لبنان». الحلّ الوحيد أمامه «في حال تعذّر الاتفاق، هو إجبار المصارف عبر إصدار تعميم، ولكنّ التجارب السابقة تُظهر

تمرّد المصارف على التعاميم التي لا تُناسبها». إلا ان مصادر مُقربة من سلامة تقول إنه بسبب «عدم وضع خطة مالية (سلامة كان شريكاً رئيسياً في إسقاط خطة حكومة دياب)، وتوافق سياسي لتشكيل حكومة تقود مفاوضات مع صندوق النقد، وعدم موافقة أحد في الدولة، وقف دعم استيراد السلع، من ابنى سيأتي بالدولارات» هو بحاجة إلى هذه الخطوة، ولا مشكلة تقنية في تطبيقها. توقعات سلامة تُشير إلى إمكان «تحصيل ما يُقارب ملياراً و200 مليون دولار في السنة».

ليست الدولارات المرسلة من المنظمات الدولية وحدها «هدفاً» لسلامة، بل إيرادات وزارة الخارجية والمغتربين بالدولار أيضاً. تقول مصادر الأخرى إنّ «الرسوم الخفصية، التي ينص القانون على أن تُرسلها المبعثات اللبنانية في الخارج (سُفارات وقنصليات...) إلى بيروت كل ثلاثة أشهر، يحتفظ بها مصرف لبنان لديه ويحوّلها إلى الخزينة العامة بحسب السعر الورقي الرسمي، أي 1515 ليرة لكل دولار. في مشروع الموازنة 2021، ورد اقتراح بزيادة هذه الرسوم، وتنتقد المصادر إقدام مصرف لبنان على هذه الخطوة، «في الوقت نفسه الذي يتأخر في تحويل الأموال إلى السفارات، وبحثت الوزير شربل وهبة عن بحث اقفال بعثات دبلوماسية. لكن لو جرى تنظيم التصرف بالرسوم الخفصية، لكانت غدت كلّ بعثة دبلوماسية نفسها، وخفّفت استنزاف الدولارات من الداخل إلى الخارج».

»

يقول مسؤولون ماليون إنّ سلامة «لا تقدر، تقنياً، على أن يحصر إرسال الدولارات من الخارج بالمصرف المركزي». فالإتفاق مع البنك الدولي «نجح لأنّ القرض مُخصّص للدولة»، أما في حالة أموال النازحين والمستفيدين من برامجهم «فخّرة» من غير البنك الدولي

يتمحّد مصرف لبنان بأنّها الوسيلة الوحيدة للاستمرار في دعم بعض الاستيراد (هيلم الموسوي)

»

